



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم  
إدارة العلوم

**اجتماع خبراء**  
**رصد مصادر المياه والقوانين والتشريعات**  
**وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية**  
**(طرابلس 3-6/10/1994)**

بالتعاون مع  
الهيئة العامة للمياه والتربة في الجماهيرية العظمى

**المياه الدولية المشتركة وقوانينها**  
**(دراسة حالة حوضي دجلة والفرات)**

**إعداد**  
**الدكتور نادر جرجيس**

تونس 1994

جمهورية العراق  
وزارة الري

ورقة عمل  
حول المياه الدولية وقوانينها  
دراسة حالة نهري دجلة والفرات

1- مقدمة:

يقع معظم الوطن العربي ضمن الحزام الصحراوي الجاف وشبه الجاف، ويتميز على العموم بمحدودية موارده المائية التي تتشكل من الأمطار التي تتفاوت معدلات سقوطها من صفر في المناطق الصحراوية إلى ما يزيد عن 1200 ملم / سنويا في مناطق جنوب السودان، ويبلغ إجمالي الأمطار في الوطن العربي حوالي 2200 مليار م<sup>3</sup> / سنويا ويقدر حجم الجريان السطحي منها بحوالي 104 مليار م<sup>3</sup> / سنويا أي بمعامل سريان سطحي قدره 4,6 %.

يصل عدد الأنهار الرئيسية في الوطن العربي إلى 40 نهرا ويبلغ مجموع تصريفها السنوي في المعدل إلى 390 مليار م<sup>3</sup> ويقدر حجم المياه المتاحة حاليا حوالي 195 مليار م<sup>3</sup> سنويا يستخدم منها حوالي 140 مليار م<sup>3</sup> / سنويا معظمه (حوالي 80 % ) للأغراض الزراعية. يحيط بالموارد المائية السطحية العديد من المخاطر السياسية والبيئية، حيث أن نسبة 40 - 50 % منها يأتي من خارج الوطن العربي ومعرض للاستنزاف والتلوث من دول أعالي أحواض الأنهار دون مراعاة لحقوق الدول المشاركة لها في تلك المصادر المائية (دول المجرى ودول المصب)، معرضة تلك الدول إلى احتمالات قطع المياه ومخاطر تلوثها ملحة الضرر بالتجمعات السكانية والنشاطات الزراعية والاقتصادية. هناك العديد من الاتفاقيات بشأن الأحواض والأنهار المشتركة والحدودية منها ما يخص الأنهار التي يشترك بها العراق وسيتم التطرق لها لاحقا، وأخرى تشمل أنهار أخرى مثل نهر النيل الذي تتقاسمه تسعة دول، وتم عقد عدة اتفاقيات بشأنه مثل بروتوكول 1891 و 1902 بين السودان وأثيوبيا، واتفاقية عام 1929 بين مصر

وبريطانيا نيابة عن السودان ودول شرق إفريقيا، واتفاقية عام 1959 بين السودان ومصر ونهر الأردن وروافده نهر اليرموك الموقعة بخصوصه اتفاقيات الأعوام 1922 و1926 و1931، واتفاق عامي 1954 - 1955 بين سوريا والأردن بخصوص نهر اليرموك. وتتعرض هذه الأنهار إلى أطماع الدول الأجنبية وعلى وجه الخصوص الأطماع الإسرائيلية في مياه أنهار الأردن واليرموك والليطاني وغيرها، إضافة إلى سعيها في استنزاف المياه الجوفية في الأراضي العربية المحتلة.

بالإضافة إلى مياه الأمطار والموارد المائية السطحية، فتتواجد المياه الجوفية بهيئة أحواض تنتشر في أرجاء الوطن العربي ويحكم استغلالها محددات تتمثل بنوعية المياه وانعدام تجددتها وتكلفتها الاقتصادية العالية ويقدر الخزين المتجدد من تلك الموارد بحوالي 42 مليار م<sup>3</sup> سنويا ويقدر حجم ما يستغل من مياه جوفية في الوطن العربي بحوالي 20 مليار م<sup>3</sup> / سنويا.

تعرض المياه الجوفية هي الأخرى على الاستنزاف بسبب فقدان التنسيق والتعاون بين الأقطار المشتركة في أحواضها وقد برزت في كثير من المناطق مظاهر تدني مستويات المياه الجوفية وتداخل المياه المالحة معها وتلوثها بمياه الصرف الصحي والصناعي.

في ضوء ما جاء أعلاه نخلص إلى أن معدل نصيب الفرد العربي من المياه في العالم يبلغ 1700 م<sup>3</sup> / مقارنة بنحو 13000 م<sup>3</sup> / سنويا كمعدل عالمي، ومع تزايد عدد السكان واحتمالات تناقص الموارد المائية الواردة من خارج حدود الوطن ستعرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي إلى القصور والتلكؤ لا سيما وأن تقديرات الطلب على المياه ستزداد وتقدر بـ 224 مليار م<sup>3</sup> / سنويا على مستوى العام 2000 و435 مليار م<sup>3</sup> / سنويا على مستوى العام 2030 في حين أن إجمالي المتاح من المياه مستقبلا يقدر بحوالي 365 مليار م<sup>3</sup> / سنويا.

يتميز العراق من بين أقطار الوطن العربي بوجود العديد من الأنهار والروافد المشتركة مع دول الجوار وهي نهر الفرات الذي تشترك في حوض تغذيته كل من تركيا وسوريا ونهر دجلة بروافده الخمسة (الخابور - وهو رافد حدودي مشترك، والزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم - وهو موسمي ينبع من العراق، وديالي) وتشارك تركيا وإيران في تغذية حوض نهر دجلة وشط العرب المشترك مع إيران.

إن سعي دول أعالي حوض الفرات ودجلة إلى إقامة مشاريع التخزين والمشاريع الإروائية دون أي تنسيق مع الدول المشاركة لها في النهر أو أي مراعاة لحقوقها في مياه النهرين يعرض العراق على وجه الخصوص إلى مخاطر شح المياه وتردي نوعيتها واحتمالات قطعها، وإلى مخاطر الأضرار بمصالحه التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتهديد أمنه المائي والغذائي.

ولا يزال العراق يسعى وبشكل مستمر للتوصل إلى اتفاق لتحديد حصة كل بلد من مياه نهري دجلة والفرات من خلال اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية بين كل من العراق وسوريا وتركيا المشكلة بموجب بروتوكول عام 1980 الموقع بين الحكومتين العراقية والتركية.

## 2- الموارد المائية السطحية للعراق :

تقع جمهورية العراق في وسط منطقة الشرق الأوسط وفي الشمال الشرقي من الجزيرة العربية وتحدها تركيا من الشمال وسوريا والأردن والمملكة السعودية من المغرب ويران شرقاً والخليج العربي جنوباً وهي ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، وتتراوح معدلات سقوط الأمطار فيها بين 1270 ملم سنوياً في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية و100 ملم سنوياً وأقل في المناطق الجنوبية والغربية من البلاد.

إن معدلات التبخر في القطر عالية وتزداد كمية التبخر وخاصة في فصل الصيف بحدود 1,5 ملم / اليوم. الرياح السائدة في القطر شمالية - غربية. إن معظم ترب العراق وخاصة في الأجزاء الوسطى والجنوبية رسوبية وتتراوح نسجتها من متوسطة قرب ضفاف الأنهار إلى ترب ناعمة في الأحواض والأراضي المنخفضة.

تتمثل الموارد المائية السطحية للقطر بنهر دجلة وروافده ونهر الفرات ويشترك في حوضي التغذية لهذين النهرين كل من تركيا وسوريا ويران، ويبلغ معدل الإيرادات المائية السنوية في حوض دجلة وروافده حوالي 48 و49 مليار م<sup>3</sup>. أما بالنسبة إلى إيرادات نهر الفرات فإن معدل الإيراد السنوي الطبيعي المسجل للفترة من 1930 - 1972 بلغ 30,3 مليار م<sup>3</sup> سنوياً وانخفض هذا الإيراد خلال فترة إملاء سدي كيبان في تركيا والطبقة في سوريا إلى 9,22 مليار م<sup>3</sup> للفترة 1974-1975 وإلى 11,37 مليار م<sup>3</sup> منذ مباشرة تركيا بإملاء خزان سد أتاتورك عام 1990، علماً بأن معدل الإيراد للفترة ما بين إملاء سدي كيبان والطبقة وإملاء سد أتاتورك قد بلغ 27,40 مليار م<sup>3</sup>. تشارك تركيا بنسبة 88 % من إجمالي وارد نهر الفرات وسوريا بنسبة 12 %.

أما الوارد الطبيعي الكلي لنهر الفرات فتشير بعض التقديرات إلى أنه بحدود 33 مليار م<sup>3</sup> وهناك تقديرات تشير إلى أنه تتراوح بين 30 - 31,5 مليار م<sup>3</sup> موزع بين الدول الثلاثة المشاركة فيه. تتسم تصارييف مياه نهري دجلة والفرات بتغيرات كبيرة على مدار السنة، حيث تزداد تصارييف النهريين في موسم الفيضان وتنخفض في أوقات أخرى وتم تسجيل حدوث أكثر من 30 فيضانا كبيرا في الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين، وسببت الفيضانات أضرارا كبيرة بالأراضي الزراعية والمساكن والطرق في العراق.

لقد تمّ إنشاء العديد من السدود والخزانات الكبرى والنواظم القاطعة الرئيسية ونواظم توزيع المياه بهدف السيطرة والتشغيل الأمثل للموارد المائية للعراق، والذي يتم وفق الخطط السنوية التي تستند إلى مؤشرات السنة المائية، وتهدف إلى خزن المياه اللازمة لسد الاحتياجات المائية خلال أشهر السنة.

تتأثر الموارد المائية للعراق بشكل كبير كما ونوعا بالمشاريع التخزينية والإروائية التي تقام في الدول المتشاطئة معه، وأية خطط مستقبلية لتطوير وتنمية هذه الموارد واستخداماتها لا يمكن ضمان نجاحها دون توفر الحد الأدنى المقبول من المياه والذي يؤمن الاحتياجات المائية لكل من الحوضين.

ستزداد احتمالات نقص الموارد المائية الواصلة للعراق بعد استكمال المشاريع الإروائية المخطط تنفيذها في دول أعالي حوضي دجلة والفرات، كما أن احتمالات تردي نوعيتها ستزداد هي الأخرى بسبب تلك المشاريع، حيث تسعى تركيا وسوريا إلى استزراع أكثر من 2,40 مليون هكتار من الأراضي في حوض الفرات وأكثر من 950 ألف هكتار من الأراضي التي تروى من حوض دجلة.

وعلى وجه الخصوص يتأثر حوض الفرات بشكل كبير بالطاقات التخزينية لدول أعالي الحوض والتي بلغت أكثر من 100 مليار م<sup>3</sup>، ولا شك أن وضعاً كهذا يتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين الدول المستفيدة من حوض الفرات لتحديد حصة كل بلد من مياه النهر المشترك لكي لا يترك لكل دولة التوسع في استخدام المياه دون النظر لحقوق ومصالح الدول الأخرى التي تشاركها فيه، وكما حصل خلال السنوات 1973 - 175 عند إملاء سدي كيبان والطبقة ويحصل حالياً ومنذ مباشرة تركيا في شباط / 1990 بإملاء سد أتاتورك الذي تبلغ طاقته التخزينية 48,7 مليار م<sup>3</sup>، حيث تم إطلاق 500 م<sup>3</sup> / في الثانية تكون حصة العراق منها 58 % أي حوالي 9 مليار م<sup>3</sup> وهي تمثل نسبة 47 % من الحاجة القائمة إلى

المياه في الفرات، وبذلك يمكن تخمين الضرر الذي يلحق بالعراق من جراء عدم التمكن من توفير المياه الصالحة لإرواء صافي مساحة قدرها 825 ألف هكتار يشكل إنتاجها الزراعي نسبة حوالي 40 % من احتياجات العراق.

ولا بد هنا من الإشارة أيضا إلى التردّي الحاصل في نوعية مياه نهر الفرات والتي كانت تتراوح معدلات ملوحتها في حصيبة (عند الحدود العراقية - السورية) بين 200-400 جزء بالمليون قبل إنشاء المشاريع التخزينية والتوسع في المشاريع الإروائية في دول أعالي الحوض بينما بلغت الملوحة 1360 جزء بالمليون في نيسان / 1990 وزادت عن ذلك في تموز / 1991، علما بأن التردّي قد شمل المحددات الكيماوية والأخرى حيث تجاوزت نسبة الكبريتات والعسرة الكلية الحدود المسموح بها دوليا.

### 3. الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية

تتمثل الاحتياجات المائية بالاستخدامات الزراعية وغير الزراعية للمياه، ويمكن تلخيص تلك الاحتياجات في العراق بما يلي:

#### أ - المساحات الإروائية في حوض الفرات:

الاحتياج المائي	المساحة	
مليار م <sup>3</sup>	ألف هكتار	
19,2	825	صافي المساحة الحالية
25,3	1625	صافي المساحة المتاحة

#### ب - المساحات الإروائية في حوض دجلة:

الاحتياج المائي	المساحة	
مليار م <sup>3</sup>	ألف هكتار	
26,26	1328	صافي المساحة الحالية
35,18	2755	صافي المساحة المتاحة

## ج- الاستهلاكات غير الزراعية

الاحتياج الحالي	الاحتياج المستقبلي
3 مليار م	3 مليار م
5,97	ستزداد الاحتياجات
4,99	المستقبلية بسبب
7,90	النمو السكاني
4,43	والتطور الصناعي
	والمدني

- لا يدخل بضمنه الفوائد من التبخر والمياه الصحية.

ولخصوصية حوض الفرات نود الإشارة إلى أن الوارد الطبيعي للنهر سوف لن يلبي الاحتياج المستقبلي للمياه، حيث يقدر الاحتياج المستقبلي لدول أعالي الحوض من مياه نهر الفرات بحوالي 22 مليار م / 3 سنويا، وإذا ما أضيف إليه احتياج العراق نجد بأن المجموع سيتجاوز بكثير الوارد الطبيعي للنهر المذكور.

## 4- الاستغلال الحالي والمستقبلي للمياه في دول أعالي الأنهار

### أولاً: المشاريع الإروائية والتخزينية الحالية في تركيا:

#### 1- المشاريع الإروائية

- حوض الفرات:

لا توجد إحصائية دقيقة عن المساحات التي تروى حالياً في تركيا من مياه نهر الفرات وإن الأرقام المتوفرة مختلفة إلا أن الثابت أن هذه المساحات ليست كبيرة، وقد قدر البنك الدولي عام 1965 عند دراسته لحوض الفرات المساحات التي تروى في تركيا من نهر الفرات بـ 153 ألف هكتار وأنها تستهلك لذلك 1,5 مليار م / 3 سنويا.

إلا أنه من خلال أعمال اللجنة الفنية للمياه المشتركة التي بدأت أعمالها في مارس /1982 ظهر أن مجموع المساحات المروية حالياً تبلغ 204 ألف هكتار بالنسبة إلى القطاع الحكومي، وإذا قدرنا أن مجموع مساحة مشاريع القطاع الخاص التي تروى من الفرات بحدود 45 ألف هكتار، فيصبح مجموع المساحة الكلية الحالية لمشاريع تركيا على حوض الفرات حوالي 250 ألف هكتار ويكون احتياجاتها المائية بحدود 2 مليار م<sup>3</sup> / سنويا على أساس أن المقنن المائي للهكتار حوالي 8 آلاف متر مكعب من المياه في السنة.

### • حوض دجلة:

تقدر المساحات التي تروى من نهر دجلة وروافده في تركيا بـ 20 ألف هكتار وتبلغ احتياجاتها المائية حوالي 200 مليون م<sup>3</sup> / سنويا.

### 2- المشاريع التخزينية:

أدناه المشاريع التخزينية الحالية في تركيا على حوض الفرات

اسم السد	السعة التخزينية (مليار م <sup>3</sup> )	الطاقة الكهربائية المشيدة (ميكاواط)
أوزلجة	1,075	160
كوزكن	0,276	20
كيان	30,700	1240
قرة قايا	9,600	1800
أتاتورك	48,700	2400

وهناك عدد من المشاريع التخزينية على حوض نهر دجلة تحت التنفيذ وفي مرحلة الدراسات والتحريات.

ثانياً: المشاريع الإروائية والتخزينية المستقبلية في تركيا

### 1- المشاريع الإروائية

#### • حوض الفرات



يبلغ مجموع المساحات التي ستروى مستقبلا من مشروع جنوب - شرق الأناضول بضمنها المساحات المروية حاليا حوالي 1,628 مليون هكتار. إن المياه اللازمة لإرواء المساحات أعلاه تقدر بحوالي 13,4 مليار م<sup>3</sup> سنويا، وإذا قدرنا أن المياه الراجعة إلى حوض النهر هي بحدود 20 % فإن المياه المستهلكة ستكون بمقدار 10,72 مليار م<sup>3</sup> مضافا إليها 2 مليار م<sup>3</sup> عن الكمية التي ستنخر من الخزانات الحالية والمستقبلية فإن استهلاك تركيا من نهر الفرات سيكون حوالي 12,72 مليار م<sup>3</sup> / سنويا.

#### • حوض دجلة:

أما حوض دجلة، فتخطط تركيا لإرواء مساحة قدرها حوالي 583 ألف هكتار. سيبلغ مجموع المياه المطلوبة لهذه المساحة 5,34 مليار م<sup>3</sup> / سنويا.

## 2- المشاريع التخزينية

أدناه المشاريع التخزينية المستقبلية لتركيا على حوضي دجلة والفرات

اسم المشروع	حجم الخزن الإجمالي مليار م <sup>3</sup>	الطاقة المنتجة مليار كيلو واط / ساعة
<u>حوض الفرات</u>		
بيره جك	1,220	2,280
قارقامش	0,157	0,810
سورج بازيكي	1,700	0,107
<u>حوض دجلة</u>		
دجلة	0,595	0,298
دبنى	-	0,247

0,350	1,919	كيزال كيزي
0,460	1,175	باطمان
1,500	8,735	باطمان-سلفان
0,315	0,4995	كارزان
3,678	10,410	الي صو
1,308	0,360	جزره
2,242	-	بوتان

### ب - مشاريع السيطرة على المياه في سوريا

يعتبر نهر الفرات العمود الفقري للموارد المائية السطحية في القطر السوري، لذا فقد بدأت سوريا بوضع برنامجا واسعا لتطوير مشاريعها التخزينية والإروائية في حوض النهر ضمن أراضيها، حيث قامت بإنشاء سد الطبقة وعدد من السدود التخزينية والتنظيمية وتوليد الطاقة للسيطرة على المياه، وتأمين احتياجاتها المطلوبة للزراعة المروية، أما بالنسبة إلى نهر دجلة فإن سوريا ضفة واحدة من النهر حيث يمر خط الحدود التركية - السورية ثم العراقية - السورية ولمسافة 44 كم في منتصف النهر، لذلك لا يمكنها القيام بإنشاء سدود عليه، وقد أقامت مؤخرا بعض محطات ضخ على النهر لإرواء الأراضي فيها.

### أولا - المشاريع الإروائية والتخزينية الحالية في سوريا

#### 1- المشاريع الإروائية

##### • حوض الفرات

قدرت المساحات المزروعة في سوريا على نهر الفرات من قبل البنك الدولي عام 1965 بـ 212 ألف هكتار واستعمالاتها المائية بـ 3 مليار م<sup>3</sup>.

وحسب المعلومات المقدمة من قبل الوفد الفني السوري في عام 1983 فإن المساحات المروية في حوض الفرات ( كما في عام 1983) قدرت بـ 258 ألف هكتار في ضوء المقنن المائي المقدر في سوريا بـ 15 ألف م<sup>3</sup> للهكتار الواحد في السنة تكون كمية المياه المطلوبة للمساحة أعلاه 3,87 مليار م<sup>3</sup>.

وفي دراسة قدمها مدير الري في وزارة الري السورية إلى ندوة الأمن المائي التي عقدت في دمشق في تشرين الثاني 1989 ذكر فيها أن استعمالات سوريا من مياه نهر الفرات في الوضع الراهن هي كما يلي:

3م 2,51190 مليار	- للري
3م 0,04544 مليار	- للشرب
3م 0,30000 مليار	- للصناعة
3م 2,85734 مليار	المجموع

أما المساحة المروية حاليا فتبلغ 179 ألف هكتار، وهي لا تشمل الأراضي التي تروى من نهر الخابور، تبلغ الاستخدامات الحالية للمياه من نهر الخابور حسبما جاء في نفس الدراسة 0,5 مليار م<sup>3</sup> سنويا لإرواء مساحة قدرها 50 ألف هكتار، وتقدر احتياجات مياه الشرب حاليا في حوض الخابور بـ 37 مليون م<sup>3</sup> / سنويا.

## • حوض دجلة

بالنسبة إلى حوض دجلة في سوريا فإن هناك مساحات صغيرة تروى حاليا من نهر دجلة.

## 2- المشاريع التخزينية

لدى سوريا في الوقت الحاضر سد رئيسي واحد على نهر الفرات هو سد الطبقة الذي أنجز منذ عام 1973 ويوشر بإملائه في تلك السنة ولغاية عام 1975 تبلغ سعته حاليا (بعد التعلية) 14,15 مليار م<sup>3</sup>، والطاقة المنتجة بعد التعلية 2400 مليون كيلو واط/ ساعة سنويا، كما أنجزت سوريا

(سد البعث) جنوب سد الطبقة وهو سد تنظيمي للمياه المطلقة من سد الطبقة ولتوليد الطاقة سعته الخزينة 90 مليون م<sup>3</sup> والطاقة المنتجة منه 360 مليون كيلو واط / ساعة سنويا.

## ثانيا- المشاريع الإروائية والتخزينية المستقبلية في سوريا

### 1- المشاريع الإروائية

#### • حوض الفرات

يبلغ مجموع المساحات التي ستروى مستقبلا في سوريا 515 ألف هكتار تقدر احتياجاتها المائية السنوية بـ7,725 مليار م<sup>3</sup>، وبإضافة احتياجاتها الحالية البالغة 3,87 مليار م<sup>3</sup> فإن المجموع الكلي لاستعمالات سوريا من مياه نهر الفرات يكون بحدود 11,6 مليار م<sup>3</sup> / سنويا وبطرح المياه الراجعة إلى النهر ( 20% )، فإن مجموع المياه المستهلكة سيكون حوالي 9,28 مليار م<sup>3</sup> وبإضافة 1,5 مليار م<sup>3</sup> كمية المياه المتبخرّة من الخزانات الحالية والمستقبلية، فإن سوريا ستستهلك 10,78 مليار م<sup>3</sup> سنويا من نهر الفرات.

وقد جاء في دراسة مدير الري السوري المقدمة إلى الندوة المذكورة بأن استعمالات سوريا من مياه نهر الفرات عام 2010 ستكون كما يلي:

- للري	7,638 مليار م <sup>3</sup>
- للشرب	0,128 مليار م <sup>3</sup>
- للصناعة	0,500 مليار م <sup>3</sup>
<b>المجموع:</b>	<b>8,266 مليار م<sup>3</sup></b>

وهذا لا يشمل حوض الخابور، وبالنسبة إلى هذا الحوض فسيتم إرواء مساحة قدرها 141 ألف هكتار تحتاج إلى 1,3 مليار م<sup>3</sup> منها 0,5 مليار م<sup>3</sup> / سنويا.

#### • حوض دجلة:

إنّ تخطيط مشاريع الري الواقعة على نهر دجلة لا يزال تحت الدراسة، كما جاء بالمعلومات المقدمة من قبل الوفد الفني السوري في اجتماع اللجنة الفنية المشتركة للمياه عام 1983، وقد اقترح

مؤخرا إرواء مساحة قدرها 227 ألف هكتار من مياه نهر دجلة، وبالنظر إلى انخفاض قعر النهر، سيرير النهر، فإنه يتوقع إنشاء عدد من المنشآت المهمة كمحطات الضخ والسدود والإنفاق لتحقيق الهدف.

إن المشاريع السورية المقترحة على نهر دجلة معقدة لارتفاع أراضيها عن مستوى المياه في النهر، إضافة إلى أن لها ضفة واحدة من النهر، الضفة اليمنى، ولا يمكنها إقامة أي سد على نهر دجلة ضمن أراضيها ما لم تتفق مع جيرانها لهذا الغرض.

إن الكمية المطلوبة لإرواء مساحة 227 ألف هكتار، وحسبما تخطط له سوريا، من نهر دجلة تبلغ 3,4 مليار م<sup>3</sup> / سنويا، وفي اجتماع لجنة الموارد المائية في الجامعة العربية في كانون الأول / 1992 ركز الوفد السوري أن طموحاته هي استهلاك 5 مليارات من مياه نهر دجلة، وهذا يساعد في إرواء مساحة قدرها 370 ألف هكتار.

## 2- المشاريع التخزينية

### • حوض الفرات:

أدناه سدود التخزين وتوليد الطاقة المستقبلية في حوض الفرات في سوريا:

- سد تشرين: يقع مقدم بحيرة سد الطبقة مباشرة ويبلغ ارتفاعه بين 20-25 متر، وسعة الخزن الإجمالي 1,9 مليار م<sup>3</sup>، والطاقة الكهربائية المشيدة تقدر بـ400 ميكا واط ويقدر سنويا 1600 مليون كيلو واط / ساعة.

- سد حلبه - زلييه: يقع بين سد البعث ومدينة البوكمال قرب الحدود السورية - العراقية، والغرض من إنشائه توليد الطاقة الكهربائية، حيث هناك ضاغط مائي قدره 80 مترا في المسافة المذكورة أعلاه. إن الموقع النهائي له لم يتحدد بعد.

- سدود حوض الخابور: في نية سوريا إنشاء سدين على نهر الخابور الرئيسي جنوب سدي الحسكة الشرقي والغربي، وهما سدان صغيران على أحد روافد نهر الخابور، تم إنشاؤهما شمال الحسكة بمسافة 15 كم والهدف من إنشاء هذين السدين هو لإرواء المساحة الواقعة في حوض النهر والبالغة 70 ألف هكتار.

## • حوض دجلة:

لا توجد معلومات حول المشاريع التخزينية على نهر دجلة في سوريا، وكما بينا أعلاه بأن لها ضفة واحدة من النهر المذكور ولكن تخطيط سوريا لاستغلال مياه نهر دجلة لإرواء جزء من أراضيها بالضخ.

## ج- الأنهار الحدودية مع إيران

تمتد الحدود الشرقية للعراق مع إيران من الشمال إلى الجنوب لمسافة تبلغ حوالي 1200 كم، وتخترق الحدود في مناطق عديدة أنهار صغيرة ومجاري مياه متعددة تجري معظمها من غيران إلى العراق، تسير مع خط الحدود أيضا وديان متعددة تجري فيها مياه الأمطار والسيول.

إنّ قسما من تلك الأنهار والوديان هي مجاري مياه لم تحدث حولها مشاكل في السابق ويقع أغلب تلك المجاري في المنطقة الشمالية، أما الأنهار ومجاري المياه الأخرى الواقعة إلى الجنوب من تلك المنطقة فتتواجد على أحواضها في العراق كثافات سكانية متفاوتة وأراضي زراعية مستغلة منذ زمن بعيد وأهم تلك الأنهار: بناوه سوتا، قره تو، كككير، الوند، كنجان جم، الطيب ودويريج، وقد قامت إيران باستغلال مياه تلك الأنهار والمجاري المائية دون مراعاة لحقوق العراق فيها، وقد أدى ذلك إلى حدوث أضرار جسيمة في الزراعة القائمة على المناطق الحدودية ولل سكان المستفيدين من تلك المياه منذ زمن قديم.

حدد البروتوكول الملحق باتفاقية عام 1975 حصة كل من العراق وإيران في أنهار بناوه سوتا، قره تو، وكككير على أساس المناصفة لكل منهما. أما أنهار الوند وكنجان جم والطيب ودويريج، فقد حدد البروتوكول قسمة مياهها على أساس محاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود العثمانية الإيرانية لعام 1914.

أما بقية الأنهار المتتابعة والمحادّة الأخرى والتي لم تذكر فقد حدد البروتوكول قسمتها طبقا لأحكامه.

## **5- مفاوضات المياه المشتركة:**

أصبح النهران، بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، يمران في أكثر من دولة واحدة وبهذا اعتبرا وفق المعايير القانونية من الأنهار الدولية المشتركة، وبسبب ذلك عقدت اتفاقية في كانون الأول 1920 بين بريطانيا، المنتدبة على العراق آنذاك، وفرنسا، المنتدبة على سوريا آنذاك، نصت على بعض الأحكام الخاصة بالانتفاع بمياه الأنهار التي تجري في المنطقة ومنها دجلة والفرات، كما أن معاهدة لوزان المعنقدة في تموز 1923 في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى وما تبعها من معاهدات الصلح نظمت بالإضافة إلى الأمور الأخرى ما يتعلق بالأنهار التي تغير مركزها القانوني من أنهار وطنية إلى أنهار دولية.

وفي عام 1946 عقد العراق مع تركيا معاهدة صداقة وحسن الجوار، وقد تضمنت المعاهدة بروتوكولا ملحقا بها بتنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات وفي أدناه استعراض لمراحل مفاوضات المياه المشتركة.

#### أ - المرحلة الأولى:

بدأت تركيا في منتصف الخمسينات برنامجا لتطوير استفادتها من مياه نهري دجلة والفرات، واهتمت أولا بنهر الفرات لاستخدام مياهه في توليد الطاقة الكهربائية وإلرواء أراضى زراعية جديدة، فبدأت دراسات واسعة لإنشاء عدد من السدود على نهر الفرات كان أولها سد كيبان.

وبعد أن اكتملت دراسات السد ووصلت إلى مرحلة التنفيذ واستنادا إلى البروتوكول رقم (1) الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار لعام 1946 أعلمت تركيا العراق عام 1964 بنيتها لتنفيذ سد كيبان على نهر الفرات في نفس الوقت كانت سوريا تخطط لإقامة سد الطبقة على النهر نفسه مما دفع العراق إلى أن يطلب عقد اجتماع ثلاثي بين العراق وسوريا وتركيا لغرض التوصل إلى اتفاق حول قسمة مياه نهر الفرات وتحديد حصة كل بلد من مياهه وقد سبق هذه الدعوة عقد اجتماعات ثنائية بين العراق وسوريا منذ عام 1963 لبحث موضوع قسمة مياه نهر الفرات بينهما وتوحيد وجهة نظرهما إلا أن تلك المباحثات لم تسفر عن نتيجة هامة في هذا الجانب.

عقد في شهر حزيران 1974 أول اجتماع عراقي - تركي حول موضوع المياه المشتركة، حيث بين الجانب التركي نيته بتنفيذ سد كيبان وحاول الحصول على موافقة العراق بهدف الاستفادة من هذه الموافقة في تمويل المشروع من قبل البنك الدولي والمؤسسات التمويلية العالمية، ولم يتوصل الطرفان إلى نتائج مقبولة متفق عليها آنذاك.

عقد في بغداد في أيلول 1965 اجتماع فني ثلاثي عراقي - سوري - تركي، وقد رفض الجانب التركي مناقشة الموضوع الرئيسي الذي طرحه الجانب العراقي والمكلف ببحث الموارد المائية التي يستخدمها كل بلد لمشاريعه الإروائية، وحاول المفاوض التركي حصر الموضوع في جانب تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمتيولوجية وبحث موضوع إملاء الخزانات، وفي هذا الجانب الأخير لم يوافق الأتراك على تغيير خططهم في إملاء سد كيبان وفقا لمقترح عراقي كان يحاول التخفيف من الأضرار التي يمكن أن تصيب العراق جراء إملاء الخزان، وأصرّ الوفد التركي خلال المباحثات على بحث موضوع حوض دجلة والفرات مرة واحدة كحوض واحد، وقد انفض الاجتماع دون تحقيق نتائج إيجابية.

### **ب - المرحلة الثانية 1971 - 1980:**

بذل العراق محاولات وجهودا كبيرة للتوصل إلى اتفاق عادل حول المياه، وقد عقدت في هذه الفترة مباحثات متعددة كان بعضها على مستوى فني وآخر على مستوى سياسي، إلا أن تلك المباحثات لم تصل إلى رأي موحد بسبب رفض جميع المقترحات المقدمة من قبل الجانب العراقي، وقد جرت مباحثات ثنائية بين العراق وسوريا تهدف إلى الاتفاق بينهما وتحديد حصة مناسبة لكل بلد وعلى مستويات فنية وسياسية مختلفة إلا أنه لم يتم في حينه التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين.

في عام 1974 وقبل البد بإملاء خزاني كيبان والطبقة عقدت عدة جولات من المفاوضات الفنية للاتفاق على برنامج إملاء الخزانات على حوض الفرات (كيبان في تركيا، الطبقة في سوريا، والحبانية في العراق) وجرت حسابات مفصلة للاحتياجات في كل بلد ومناهج إملاء الخزانات إلا أن إملاء الخزانات قد تم دون اتفاق بين الاتفاقية المعنية مما تسبب بحدوث شحّ سدي جدا تضرر بسببه ملايين العراقيين الساكنين على حوض الفرات.



### ج- المرحلة الثالثة ( مرحلة اللجنة الفنية للمياه الإقليمية المشتركة):

عقدت في كانون الأول 1980 اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني اجتماعها الأول لبحث مجمل العلاقات بين البلدين، وكانت المياه المشتركة من بين تلك المواضيع التي تم بحثها، وتوصل الجانبان إلى اتفاق بإنشاء لجنة فنية مشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بأمور المياه المشتركة ( وعلى وجه الخصوص حوضي نهري دجلة والفرات) مهمتهما تقديم تقرير فني يتضمن توصيات حول تحديد الحصص المائية المناسبة والمعقولة التي يحتاج إليها كل بلد من البلدان الثلاثة المشتركة في النهريين المذكورين، وقد حددت مدة سنتين للجنة لإنجاز أعمالها قابلة للتמיד سنة أخرى.

عقد الاجتماع الأول في مارس/ 1982 وقد حاول الجانب التركي إبعاد اللجنة عن مهمتها الأساسية وهدفها المحدد في المحضر الموقع عام 1980، بيّن أن عمل اللجنة ومهمتها ينحصران في بحث الاستخدام الأمثل والعقلاني للمياه المشتركة والتعرف على تطبيقات كل بلد في مجال استخدام المياه المشتركة، وبيّن بأنه لا ينوي بحث موضوع قسمة المياه المشتركة والأسس والمعايير التي تعتمد في هذا المجال. كما أكد الجانب التركي مرة أخرى تمسكه في بحث مياه نهري دجلة والفرات بجميع روافدهما ومواردهما المائية مرة واحدة ومعاملتها كحوض واحد.

وقد قدم العراق اقتراحا مكتوبا تضمن طلب جمع المعلومات الأساسية عن النهر وموارده المائية ومعلومات عن المساحات المزروعة والمشاريع المستقبلية في كل بلد لكي تكون تلك المعلومات الأساس الذي تستند إليه اللجنة في عملها إلا أن الجانب التركي لم يوافق على ذلك.

تمّت دعوة سوريا للمشاركة في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة، وحضرت اعتبارا من الاجتماع الثالث الذي عقد في أيلول / سبتمبر 1983 ولم تتجز مهمتها المحددة في محضر عام 1980 ، بل لم تتمكن من وضع خطة لعملها وذلك لاختلاف وجهات النظر بين الأطراف الثلاثة بسبب موقف الجانب التركي المتعنت في هذا الجانب.

إن المحور الأساسي الذي يستند إليه الجانب التركي هو ربط الحصص المائية بصنف التربة ونوعيتها ومساواة المشاريع القائمة مع المشاريع المستقبلية وعدم الاعتراف بالحقوق المائية المكتسبة

للمشاريع القائمة، وينطبق كذلك من كون معظم مياه نهري دجلة والفرات تتبع من أراضيها، بذلك فهو يستغل موقعه الجغرافي. ولتحقيق أهداف هذا الطرح التركي فإنه قد قدم في مراحل المفاوضات المختلفة مقترحا يتضمن مجمل الأهداف المذكورة، وكما يلي:

- تشكيل لجان فرعية هي: لجنة الهيدرولوجي، ولجنة التربة والزراعة ولجنة التخطيط الهندسي.

- وضع معايير محددة للتربة بهدف استبعاد بعض أصناف التربة التي تزرع في كل من العراق وسوريا مستغلا أنواع التربة الجيدة الموجودة في تركيا.

يحاول المقترح التركي استبعاد بعض المحاصيل الزراعية بحجة استهلاكها للمياه، ويحاول كذلك توحيد المعايير الاقتصادية للمشاريع الزراعية في البلدان الثلاثة.

ويحاول الجانب التركي من خلال مقترحاته كسب الوقت لغرض إنشاء مشاريع زراعية كبيرة وسدود وخزانات والاستفادة من المياه بشكل كبير، وبالتالي إيجاد واقع زراعي قائم تتم مساواته أو أفضليته على المشاريع الزراعية في كل من العراق وسوريا.

أولى العراق موضوع المياه المشتركة اهتماما كبيرا، وتم بحث الموضوع عدة مرات على مستويات سياسية عالية، إذ تمّ بحثه خلال الاجتماع الذي تم بين السيد النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي ورئيس وزراء تركيا عند زيارته لبغداد في نيسان (أبريل) 1988، حيث اتفق الجانبان على عقد لقاء ثلاثي على مستوى الوزراء المختصين لغرض وضع إطار عام متفق عليه لوضع عمل اللجنة، وعلى أن تتجزأ اللجنة عملها خلال سنة. وعقد اللقاء الوزاري الثلاثي في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 1988، أوضح كل جانب وجهة نظره حول الموضوع، وبدأ واضحا أن الجانب التركي لا يزال مستمرا بالتمسك بوجهة نظره السابقة، وأخيرا تم التوصل إلى اتفاق بأن يقوم كل جانب بإعداد معلومات أساسية يتفق عليها لغرض معرفة حاجة كل بلد من مياه الأنهار المشتركة على أن تعقد اللجنة اجتماعها في أنقرة في شهر كانون الأول / ديسمبر 1988. إلا أنه بسبب عدم توجيه الدعوة من قبل تركيا تم تأجيل الاجتماع إلى نيسان / أبريل 1990، ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول أسس عمل اللجنة الفنية المشتركة. لقد أضاف الجانب التركي إلى مقترحاته السابقة أن نهري دجلة والفرات هما ليسا نهرا دوليان بل هما مياه عابرة للحدود، إذ أن النهر الدولي برأيه هو النهر الذي يشكل خط الحدود بين الدولتين أو أكثر وهذا النهر الحدودي هو الذي يتم تقاسم مياهه بين الدول المستفيدة حسب وجهة نظره، أما المياه العابرة للحدود فيجري بحث الاستخدام الأمثل لها من قبل الدول المستفيدة فقط، وبالتالي فهو لا يقل بتحديد حصة كل بلد من البلدان الثلاثة،

مخالفاً بذلك المبادئ المستقرة في القانون الدولي التي تعتبر النهر دولياً إذا وقعت أجزائه في أكثر من دولة واحدة وكذلك يخالف الاتفاق الموقع بين العراق وتركيا عام 1980.

وبعد فترة انقطاع دامت أكثر من سنتين لم تجتمع خلالها اللجنة الفنية المشتركة عقد الاجتماع السادس عشر في دمشق للفترة 1992/9/28، ولغاية 1992/10/1 حضرته وفود فنية من الدول الثلاثة، وقدم الجانب السوري برنامج العمل المقترح الذي تضمن:

- تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية والمعلومات المتعلقة بتقديم أعمال تنفيذ السدود على نهري دجلة والفرات، والتعرف على برنامج توليد الطاقة وتشغيل نفق أورفه في سد أتاتورك.

- الاتفاق على برنامج عمل يمكن اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية من إنجاز مهامها بموجب بروتوكول 1980 وبروتوكول 1987 والبيان الصحفي لعام 1988 والبيان المشترك لعام 1992 خلال سنة واحدة اعتباراً من تاريخه.

- مناقشة الاقتراح السوري حول الخطوط العريضة للتقرير الواجب تقديمه من قبل اللجنة الفنية المشتركة للحكومات الثلاث.

وقد اقترح الوفد العراقي إضافة ومناقشة خطة تشغيل سد أتاتورك المقبلة إلى الفقرة الأولى أعلاه. وبعد مناقشات طويلة استغرقت وقت الاجتماعات تم الاتفاق على برنامج العمل الذي يتضمن النقاط التالية:

- تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية والمعلومات المتعلقة بتنفيذ أعمال السدود على نهري دجلة والفرات على برنامج ملء الخزان وتوليد الطاقة في سد أتاتورك.

- المناقشة والموافقة على آلية عمل تستند إلى البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع الوزاري الثلاثي في عام 1988 لتمكين اللجنة الفنية المشتركة من إنجاز مهامها وفق بروتوكول 1980.

وعند مناقشة موضوع الاحتياجات المائية لكل من البلدان الثلاثة المستفيدة من مياه النهرين، طرح الجانب السوري ما سبق أن طرحناه في اجتماعات سابقة بأن يقدم كل بلد احتياجاته المائية للمشاريع الحالية وللمشاريع تحت التنفيذ والمشاريع المخطط لها على كل من النهرين، وبالإمكان الاستعانة بالتقارير والدراسات المعمولة لتلك المشاريع ودراساتها من قبل اللجنة الفنية ومن تستعين به، على أن تلاحظ اللجنة

الفنية المشتركة أن مجموع الاحتياجات يجب ألا يزيد على الوارد الطبيعي لمياه النهر، وذلك بتقليص المساحات المزروعة في الأقطار الثلاثة بنسب معقولة يتفق عليها، وأن يقدم ذلك للوزراء في الدول الثلاث لكي يقرروا ما يرونه مناسباً بشأنه.

إلا أن الجانب التركي اعترض على ذلك وأصر على إجراء دراسات للتربة الزراعية ودراسات هندسية للمشاريع وفق ما اقترحه في الاجتماع العاشر للجنة، وأعاد طرحه في الاجتماع الوزاري الثلاثي عام 1988 و عام 1990، و خلاصة الاقتراح التركي الذي قدمه في الاجتماع المشار إليه ما يلي:

- أن يعامل حوضا دجلة والفرات كحوض واحد مشيراً إلى النهرين ينبعان في حوض واحد في تركيا وبلتقيان في العراق مكونين شط العرب وبذلك فهما رافدان للنهر المذكور.
- أن تجرى دراسات موسّعة للتربة وتصنيفها وللنمط الزراعي المناسب وأن يتم استخدام المياه، وليس قسمة المياه، بالشكل العقلائي والأمثل.
- إن مياه دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود وليست مياه دولية مشتركة، وبالتالي فإنها لا تخضع للقسمة وإنما للاستخدام الأمثل. وبرأيه أن الأنهار الدولية هي تلك التي تشكل حداً فاصلاً بين الدول.

وبعد مناقشات مستفيضة استغرقت عدة أيام لم تستطع الوفود التوصل إلى صيغة مقبولة لعمل اللجنة الفنية المشتركة بسبب تعنت الجانب التركي وإصراره على الأفكار التي يطرحها، ويدعو الآخرين إلى العمل بموجبها ورفضه لمناقشة الاقتراحات العراقية والسورية بصدد الموضوع. مما يؤكد عدم جدية المفاوضات التركي في التوصل إلى اتفاق نهائي حول قسمة المياه المشتركة.

ومن الجدير بالذكر هنا إلى أن اتفاقين ثنائيين قد عقدا خلال هذه الفترة الأولى بين سوريا وتركيا عام 1987 تعهدت بموجبه تركيا بمرور ما يزيد على 500 م<sup>3</sup> / ثا عند الحدود التركية - السورية، والاتفاق الثاني تم توقيعه بين العراق وسوريا عام 1990 ينص على تقاسم ما يزيدهما من مياه عبر الفرات بنسبة 58 % للعراق و 42 % لسوريا، ولحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي بخصوص قسمة مياه نهر الفرات. وقد ثبت العراق اعتراضه في جميع مراحل المفاوضات على مبدأ الـ 500 م<sup>3</sup> / ثا باعتباره لا يلبي احتياجات البلدين سوريا والعراق، وكذلك لكونه اتفاقاً مؤقتاً يرتبط بفترة ملء سد أتاتورك.

وبإعلان تركيا تشغيل توربينين من السد فإنه يتوجب عليها إطلاق كمية أكبر من المياه لتلبية احتياجات البلدين، وهذا ما رفض الوفد التركي مناقشته خلال اجتماع دمشق في أيلول / سبتمبر 1992.

كرر الوفد العراقي على اجتماعات اللجنة المشتركة في اجتماع دمشق الأخير اعتراضه على قاعدة الـ 500 م<sup>3</sup> / ثا، على اعتبار أن الوارد المائي الداخل للعراق لا يلبي احتياجاته المائية القائمة حاليا وما يصيبه من ضرر كبير جراء العمل بهذه القاعدة التي أثرت على كمية ونوعية المياه الداخلة إليه. هذا ومن جانب آخر أشار الوفد العراقي إلى أن اتفاق عام 1987 هو اتفاق وقتي مرهون بملء سد أتاتورك، ولما كانت تركيا قد بدأت بتشغيل السد في 1992/7/25 باحتفال رسمي، فقد أصبح من الضروري إعادة النظر بهذه القاعدة باتجاه زيادة الكمية المطلقة من المياه بما يؤمن الاحتياجات السورية والعراقية. وطلب العراق مناقشة هذا الموضوع الهام للتوصل إلى اتفاق بشأنه إلا أن المفاوضات التركي رفض مناقشة الموضوع مدعيا أن السد لم يكتمل إملؤه دون إعطاء تفاصيل عن المدة المتبقية للإملاء بالرغم من تشغيل وحدتين توينيتين.

## 6- الجوانب القانونية:

### أ - المبادئ العامة:

استقرت في القانون الدولي جملة من القواعد القانونية التي تحكم موضوع الأنهار الدولية المشتركة وكيفية استثمارها، إن من أهم هذه القواعد القانونية ما يلي:

- **أولاً:** يعد نهرا دوليا أو مجرى مائيا دوليا كل نهر تقع أجزاءه في دول مختلفة وإن دولة المجرى المائي هي الدولة التي يوجد في إقليمها جزء من المجرى المائي الدولي.

- **ثانياً:** لا يجوز لأية دولة من دول النهر المشترك القيام بأية إجراءات أو إنشاءات على النهر أو فروعه إلا بعد أخذ موافقة الدولة المشتركة الأخرى وعقد اتفاق معها لتنظيم الأمور المتعلقة بمياه النهر المشترك.

- **ثالثا:** وجوب احترام الاستعمالات الحالية للمياه من قبل الدول المشاركة في النهر ومراعاة هذه الحقوق في المشاريع المقبلة والجديدة من قبل أي من الدول المشاركة في النهر.
- **رابعا:** للدولة التي يمر النهر الدولي في إقليمها حصة معقولة ومنصفة من مياه النهر الدولي، وليس لها حق القيام بأي عمل من شأنه حرمان الدول المشاركة الأخرى أو الإضرار بحقوقها ومصالحها المشروعة من ناحية كمية المياه ونوعيتها.
- **خامسا:** يحق للدول المشاركة في النهر الدولي أن تعارض أي استعمال مقترح إذا كان يهدد بإحداث أضرار ملموسة بمصالحها الحيوية وحقوقها المشروعة.
- **سادسا:** أن يكون حوضي صرف مختلفين متصلين بواسطة قناة لا يجعل منهما جزءا من مجرى واحد.

#### **ب - الأحكام القانونية الخاصة بنهري دجلة والفرات:**

إضافة إلى الأحكام والقواعد القانونية الدولية العامة التي أشرنا إليها أعلاه التي تحكم وتنظم استعمالات مياه الأنهار المشتركة بصورة عامة والتي يمكن أن تكون قواعد استرشادية للدول المشاركة في نهري دجلة والفرات في الحالات التي لم تنظمها الاتفاقيات، نعرض أدناه قواعد وأحكام خاصة بهذين النهيرين الدوليين المشتركين:

- **أولا:** جاء في المادة (109) من اتفاقية لوزان المنعقدة بين تركيا ودول الحلفاء بتاريخ 24 تموز / يوليو / 1923 ما يلي: « عند عدم وجود أحكام مخالفة يعقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي فتح القنوات، الفيضانات، الري، الصرف، المسائل المماثلة على الأعمال المنفذة في إقليم دول أخرى أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دول ومصادر هذه المياه في إقليم دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم ».

- **ثانيا:** نصت المادة الثالثة من المعاهدة المنعقدة بين فرنسا وبريطانيا بصفتها الدولتان المنتدبتان على العراق وسوريا المنعقدة في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1923 على: « تعقد بريطانيا وفرنسا اتفاقية لتسمية لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الأولي لأي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي لمياه نهري دجلة والفرات والذي من شأنه أن ينقص بدرجة واضحة وكبيرة مياه نهري دجلة والفرات عند نقطة دخولها إلى المنطقة التي تحت الانتداب البريطاني ». »

- **ثالثا:** البروتوكول رقم (1) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا بتاريخ 29 آذار/ مارس / 1946، حيث ورد في المادة الثالثة من البروتوكول المذكور ما يلي: « تؤسس تركيا وتشغل وتصون المحطات الدائمة لقياس المياه وتصريفها ويتحمل العراق وتركيا مناصفة مصاريف التشغيل وذلك عند تنفيذ هذا البروتوكول وتفحص محطات المقاييس بفترات منتظمة من قبل الفنيين العراقيين أو الأتراك... ».

ونصت المادة الخامسة منه على ما يلي: « توافق تركيا على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر إنشاءها على أي من هذين النهرين أو روافدهما وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم على قدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا ». »

- **رابعا:** بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الموقع عليه بتاريخ 17 كانون الثاني / يناير 1971، حيث نصت مادته الثالثة على ما يلي: « بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة واتفقا على ما يلي:

- تُجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان جميع المشاورات التي تعتبر مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزاني الحبانية وكيبان.
- يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ». »

- **خامسا:** محضر اللجنة العراقية - التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني الموقع عليه بتاريخ 25 كانون الأول / ديسمبر 1980 إذ نص الفصل الخامس منه الخاص بالمياه الإقليمية على ما يلي: « المياه الإقليمية:

• حول مسألة المياه اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة.

• وافق الطرفان أيضا على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية، وبشكل خاص حوضي نهري دجلة والفرات، ويطلبان أن تقدم تقريرها إلى حكومات البلدان الثلاثة خلال سنتين قابلة للتمديد سنة أخرى، وفي ضوء استلام التقرير ستدعى الحكومات الثلاث لعقد اجتماع على مستوى وزاري لتقييم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاج إليها كل بلد من الأنهار المشتركة».

- **سادسا:** أشارت العديد من محاضرات اجتماعات اللجنة الفنية العراقية - التركية للتعاون الاقتصادي والفني على دعوة اللجنة الفنية المشتركة إلى الإسراع بإنجاز أعمالها وصولا إلى هدف إنشائها المشار إليه أعلاه.

- **سابعا:** وقع العراق وسوريا اتفاقا في نيسان / 1990 حدد بموجبه حصة العراق بـ 58% من المياه الواردة من نهر الفرات عند الحدود التركية - السورية وحصة سوريا بـ 42% منها ولحين التوصل إلى اتفاق نهائي ثلاثي حول قسمة مياه نهر الفرات.

**7- التأثيرات المستقبلية للمشاريع في دول أعالي الأنهار على العراق:**



أ- إن الاحتياجات المائية للمشاريع المستقبلية على حوض نهر الفرات في تركيا وسوريا بالإضافة إلى الاحتياجات القائمة على نفس الحوض في العراق ستفوق مجموعها الإمكانيات الطبيعية للإيراد المائي للنهر، وإذا ما تم تنفيذ إرواء تلك المشاريع قبل التوصل إلى اتفاق ثلاثي حول حصة كل بلد في مياه النهر، فإن ذلك سيكون على حساب حصة العراق وحقوقه في مياه النهر بسبب الموقع الجغرافي للدول المتشاطئة معه، كما وأن تنفيذ المشاريع المستقبلية لتركيا وسوريا على حوض نهر دجلة سيؤدي إلى تناقص واردات النهر وتردي نوعيتها أيضا.

ب- إن النقص الكبير في كمية المياه الداخلة على القطر يصاحبه تردي خطير في نوعية المياه، وقد أشرنا فيما تقدم إلى بعض الأرقام التي تعكس تجاوز التراكيز الملحية لبعض العناصر عن الحدود المسموح بها وخاصة الكبريات والعسرة الكلية وغيرها وهذا إذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فإن الأمر سيتفاقم أكثر وستتردى نوعية المياه بصورة خطيرة مما يجعل الاستفادة منها محدودة بشكل كبير.

ونشير هنا إلى أن تردي نوعية المياه أثر على المنشآت الصناعية المتركزة في حوض النهر وعلى مشاريع تصفية المياه المستخدمة، كما أن انخفاض التصاريف أدى إلى نقص كبير في الطاقة الكهربائية المولدة من سد القادسية. كما تأثرت المحطات الكهربائية الحرارية بسبب تردي نوعية المياه ويزداد تأثرها سلبيا بصورة أكبر إذا ما استمر التوسع العشوائي للمشاريع الزراعية في دول أعالي النهر.

ج- تشير بعض الدراسات إلى أن بعض مياه الصرف المتأتية من مشروع جنوب شرق الأناضول سيتم تصريفها إلى نهر الفرات إما مباشرة أو عبر روافده أو عبر الوديان التي تصب في النهر ويسبب ذلك تدهور خطير في نوعية مياه النهر والمياه الجوفية ضمن حوض النهر بسبب الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي ستستخدم في هذا المشروع الواسع.

وستتأثر الأراضي الزراعية في العراق بسبب ذلك بشكل كبير ومباشر وستعقد عمليات استصلاح الأراضي الزراعية بسبب التراكيز الملحية العالية لمياه الري ويمكن أن يشار بهذا الصدد إلى أن ارتفاع الملوحة من 300 جزء بالمليون إلى

800 جزء بالمليون يعني زيادة 7,5 طن من الأملاح إلى مساحة هكتار واحد من الأراضي المزروعة.

د- إن الانعكاسات الاجتماعية للنقص الخطير في مياه حوض نهر الفرات تردّي نوعيتها سيترتب عليه هجرة الفلاحين والمزارعين من مناطق سكناهم إلى المدن الرئيسية وسيسبب ذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية معقدة وبالإضافة إلى المعاناة المباشرة للفلاحين والمزارعين بسبب تهديد مصدر عيشهم الرئيس كما سيسبب النقص المتوقع تأثيرات صحية وبيئية خطيرة.

هـ- لا شك أن عدم التوصل إلى اتفاق ثلاثي حول تحديد حصة كل دولة من مياه نهر الفرات وترك الأمور لكل دولة أن تتوسع بشكل عشوائي دون النظر إلى حقوق ومصالح الدول الأخرى المستفيدة من مياه النهر الدولي يعد خروجاً على المبادئ الثابتة في القانون الدولي التي تنظم الاستفادة من مياه النهر الدولي...ومن هذه المبادئ:

- مبدأ الاستفادة المنصفة والمعقولة.
- مبدأ الالتزام بعدم التسبب بإحداث ضرر ملموس.

ومن جانب آخر فإن عدم التوصل إلى اتفاق يخالف ما تم الاتفاق عليه بين الدول المعنية.

و- إن عدم التوصل إلى اتفاق حول تحديد حصة كل بلد مع الاستمرار العشوائي بتنفيذ المشاريع الإروائية والتخزينية سيخلق أوضاعاً غير مستقرة في المنطقة، ويمكن أن تستغل في تضخيم العلاقات ودفع الدول المعنية إلى صراعات سياسية، على العكس مما يمكن أن تتركه حالة التفاهم والاتفاق على تحديد حصة كل دولة من ترابط بين الدول المعنية في المشاريع الاقتصادية والتنمية المختلفة.

لذلك أصبح التوصل إلى اتفاق بين الدول المعنية حول تحديد حصتها في مياه الأنهار المشتركة أمراً ضرورياً لتعيش شعوب المنطقة بسلام ولتكون الأنهار

المشتركة عنصر تقارب وربط بين شعوب هذه الدول بدلا مما تشيعه بعض الأوساط التي تحاول إثارة المشاكل بين بلدان هذه المنطقة.

## 8- أهم الاستنتاجات:

ستنتج من دراسة القواعد القانونية العامة المشار إليها والتي استقر الفقه الدولي على الاعتراف بها كقواعد ملزمة في التعامل بقضايا الأنهار المشتركة، وكذلك من دراسة الاتفاقيات والبروتوكولات والمحاضر المنعقدة بين البلدان الثلاثة المشتركة في نهري دجلة والفرات :

أ- أن نهري دجلة والفرات نهران دوليان تنطبق عليهما كافة أحكام النهر الدولي حسب ما اعترف به القانون الدولي.

ب- أن حوض النهرين منفصلان تماما ولا يشكلان حوضا واحدا كما تدعي تركيا.

ج- أن الأحكام القانونية العامة وما ورد في محضر اللجنة الفنية للتعاون الاقتصادي والفني الموقع بين العراق وتركيا عام 1980 يؤكد بشكل واضح أن الهدف من تشكيل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية هو الوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاج إليها كل بلد من مياه الأنهار المشتركة، وفق الأسس التي يراها القانون والتعامل الدولي في مجال استخدام مياه الأنهار للأغراض غير الملاحية.

د- أن استخدام المفاوضات التركي لتعبير (الاستخدام الأمثل) للمياه وجعله هدفا نهائيا للجنة الفنية المشتركة على خلاف ما هو مثبت بنص المحضر المشترك المشار إليه أعلاه الذي أنشأ اللجنة الفنية المشتركة هو خروج باللجنة عن أهدافها المرسومة والمحددة.

هـ- أن تعبیر (الاستخدام الأمثل) للمياه لا يتعارض وموقف العراق حيث يعمل العراق

ومنذ زمن طويل على أن يكون استخدامه للمياه استخداماً أمثل ضمن الممكن (مع الأخذ في الاعتبار كونه دولة مصب الأنهار)، وذلك من خلال تقليل الضائعات المائية في الحقل ورفع كفاءة الري تحسين مشاريع الري وتحديثها وتنفيذ مشاريع الاستصلاح، أما المفهوم التركيبي للاستخدام الأمثل فإنه لا يتفق والاتجاه الدولي بهذا الصدد، إذ أن ما يطرحه بشأن القيام بدراسات للتربة وتحديد المحاصيل الزراعية والأنماط الزراعية من قبله للدول الأخرى، وكذلك توحيد المعايير الاقتصادية لتقييم المشاريع الزراعية في الدول الثلاث وغيرها من مفاهيم لم يرد ضمن مبادئ القانون الدولي والقواعد القانونية المعروفة في هذا المجال، يؤدي الأخذ بمفهومه إلى التدخل في شؤون الدول الأخرى والتأثير على حصصها المائية المشروعة التي تطلب تحديدها وفق المبادئ المشار إليها.

## 9- التوصيات :

أ- دعوة الدول المعنية إلى الإسراع بالتوصل إلى اتفاق حول قسمة مياه الأنهار المشتركة وحث تركيا على وجه الخصوص لتبني هذا الموقف.

ب- حث الدول العربية على عدم تمويل المشاريع التنموية التركية وخاصة المشاريع الإروائية والتخزينية قبل التوصل إلى اتفاق مع كل من العراق وسوريا بشأن قسمة مياه الأنهار المشتركة.

ج- دعم وجهة النظر العربية بخصوص حقوق دولها في المياه المشتركة خلال

الاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة في إطار تشريع خاص باستخدام مياه المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية.

د - العمل على إفضال المسعى التركي في محاولته لتكييف القواعد القانونية الدولية بما يتماشى ومقترحاته للاستحواذ على أكبر كمية ممكنة من المياه الدولية المشتركة دون التوصل إلى اتفاق مع الدول المستفيدة لتحديد حصصها المائية بطريقة منصفة ومعقولة تحقق مصالح الشعوب المعنية في المنطقة.

#### ملاحظة:

سبق وأن قدمت مثل هذه التوصيات إلى لجنة الخبراء في الجامعة العربية في شباط 1993.